Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وابحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

و اقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجز ائرو آفاق تنميته

The Situation of the Fishing and Aquaculture Sector in Algeria and the prospects for its development

مهملي بن علي Mehamli Benali

أستاذ محاضرقسم " ب" ، جامعة غليزان، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية

Lecturer, Class "B", University of Relizane, Faculty of Law, Department of Political Science

benali.mehamli@univ-relizane.dz

المؤلف المرسل: مهملي بن علي Mehamli Benali **الإيميل:** benali.mehamli@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2022-07-31 **تاريخ القبول :** 2022-10-06

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، والجهود التي تبذلها الدولة في سبيل تنمية وتطوير هذا القطاع الهام ومواجهة كافة الصعوبات والعراقيل التي تعيق تطور هذا القطاع الحيوي ، باعتباره مصدرا استراتيجيا من مصادر الدخل القومي وخلق الثروة، مما جعل الجزائر تنتهج استراتيجية تهدف من خلالها إلى تفعيل الدور التنموي لهذا القطاع وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات والحفاظ على البيئة البحرية.

الكلمات المفتاحية: الصيد البحري، تربية المائيات، التنمية المحلية ، الأمن الغذائي.

Abstract:

This study aims to highlight the Situation of the fishing and aquaculture sector in Algeria, and the efforts made by the state to develop and Modernize this important sector and to confront all difficulties and obstacles that hinder the development of this vital sector in Algeria, as it is a strategic source of national income and creation Wealth, which made Algeria pursue a strategy aimed at activating the developmental role of this sector, achieving food security and diversifying exports and preserve the marine environment.
Keywords: fisheries, aquaculture, local development, food security

مقدمة:

تشكل الثروة السمكية في العالم مصدرا هاما من مصادر تحقيق الدخل القومي، هذا بغض النظر عن قيمتها الغذائية الهائلة باعتبارها مصدرا من مصادر البروتين الآمن والذي يمكنه توفير الإحتياجات الغذائية اللازمة لجسم الإنسان وفوائد صحية أخرى ترتبط بدورها في تعزيز نمو وعمل الدماغ والخلايا العصبية، وتعزيز صحة القلب، والوقاية من السرطان... الخ، بالإضافة إلى إستعمالات أخرى في مجال الطب وغيرها، مما دفع العديد من الدول إلى تعزيز جهودها في مجال تنمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، من خلال توفير كل الأطر والوسائل القانونية والبشرية والتقنية اللازمة لضمان تطوير هذا القطاع وازدهاره، لما يساهم بصورة مباشرة في تلبية احتياجات السوق الوطنية من الأسماك، والإستثمار الفعال في هذا القطاع لما يحقق ثروة حقيقية للإقتصاد الوطني باعتباره مصدرا هاما من مصادر خلق الثروة، وتوفير فرص عمل جديدة، وتحقيق الأمن الغذائي البحري، هذا بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في تحقيق التنمية الشاملة.

تتوفر الجزائر على مقومات وإمكانيات طبيعية ومادية وبشرية وتقنية وتنظيمية تؤهلها لأن تتبوأ مكانة هامة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، بحيث يبلغ طول الساحل الجزائري ما يفوق 1280 كم، ناهيك عن الجهود المبذولة في مجال تعزيز التعاون الدولي والشراكات الاقتصادية الضخمة في سبيل تطوير هذا القطاع، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، وتعزيز التغطية الاجتماعية والتكفل بالانشغالات الاجتماعية والمهنية للبحارين والصيادين، مع إعطاء عناية كبيرة لتكوينهم وتدريبهم، واستحداث نظام إحصائي جديد يهدف أساسا إلى تحديث وعصرنة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات والاستفادة من معلومات وبيانات أكثر دقة، مع ضرورة تعزيز البحث العلمي الفعال والتطبيقي الذي يوجه نحو ديمومة وحماية المناطق المنتجة.

مما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية: **" ما هو واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر؟ وما هي سبل تعزيز تنمية هذا القطاع؟"**.

للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الإعتماد على خطة تتضمن محورين رئيسيين، يتعلق أولهما بإبراز واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، أما المحور الثاني فيتعلق بسبل تعزيز تنمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، وللتقرب أكثر من موضوع الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي.

المحور الأول: واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر.

لقد عزز توفر الجزائر على إمكانيات ومؤهلات طبيعية وجغرافية وتقنية واجتماعية من مدى اهتمامها المتواصل بتنمية وتطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، فالمناخ المتوسطي الملائم ، وطول الخط الساحلي للجزائر الذي يبلغ أكثر من 1280 كلم، هذا بالإضافة إلى خصوصية الطبيعة الجغرافية للساحل الجزائري، بوجود مناطق متنوعة، ومعتبرة من حيث الشكل، الطبيعة والعدد، والتضاريس الوَعرة للأعماق البحريّة في الجزائر، ودورها البارز للحد من الصيد البحري الجائر، فهي تساهم بصورة مباشرة في الحفاظ على الموارد البحرية والحدِّ من الاستغلال المفرط لها، كما توفر التضاريس الوعرة البيئة المناسبة لعيش أنواع كثيرة ومختلفة من الأسماك القيمة والنادرة[1]، هذا إضافة إلى المؤهلات الإجتماعية باعتبار أن الغالبية العظمى من سكان الجزائر يتمركزون في الشمال، وخاصة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، مما ساهم في خلق ثقافة مطبخية متنوعة من الشرق إلى الغرب، فلكل منطقة عاداتها وتقاليدها المطبخية الخاصة بها، والتي تعتمد على السمك كمكون رئيسي لهذه الأكلات، هذا بالإضافة إلى المؤهلات التقنية والقانونية لهذا القطاع.

أولا: مفهوم الصيد البحري وتربية المائيات

1. تعريف الصيد البحري وتربية المائيات:

يعرف الصيد البحري بأنه: "جهد منظم من قبل الإنسان لصيد الأسماك أو الأنواع المائية الأخرى".[2]

كما عرف المشرع الجزائري الصيد البحري وتربية المائيات في المادة الثانية (02) من القانون رقم 01-11 المؤرّخ

في 03 جويلية 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، على التوالي:

الصيد البحري هو: " كل نشاط يرمي إلى قنص أو جمع أو استخراج موارد بيولوجية يمثل الماء وسط حياتها الدائم أو الغالب ".

أما تربية المائيات : "فهو كل عمل يرمي إلى تربية أو زرع موارد بيولوجية"[3]، (يقصد بالموارد البيولوجية الأسماك والقشريات والرخويات، والإسفنجيات والقنفذيات والمرجان والنباتات وكل جسم عضوي أخر يشكل الماء وسط حياته الدائم أو الغالب، والمحافظة عليها ضمن المياه الخاضعة للقضاء الوطني[4]).

كما يقصد بتربية الأحياء المائية: "استزراع الكائنات المائية، بما فيها الأسماك والرخويات والقشريات والنباتات المائية، وينطوي الاستزراع على نوع معيّن من التدخل في عملية التربية لتعزيز الإنتاج، مثل التخزين المنتظم، والتغذية، والحماية من المفترسات، وما إلى ذلك. وينطوي الاستزراع أيضاً على الملكية الفردية أو ملكية الشركات للأرصدة المستزرعة وتخطيط نُظم تربية الأحياء المائية وتطويرها وتشغيلها ومواقعها ومرافقها وممارساتها وعمليات الإنتاج والنقل". [5]

يعرّف الاستزراع المائي بأنه: "تربية أنواع محددة من الأحياء المائية (الأسماك، القشريات، المحاريات، الطحالب، وغيرها)، وذلك تحت سيطرة الإنسان وظروف محكمة، وضمن مساحات معينة في أحواض ترابية أو خرسانية أو أقفاص عائمة.، ويتكون من نوعين، يتعلق النوع الأول بالاستزراع المائي في المياه الداخلية من خلال مزارع خاصة بذلك، أما النوع الثاني فيتعلق بالاستزراع المائي في مياه البحر المالحة داخل أقفاص عائمة".[6]

2. مناطق ممارسة نشاط الصيد البحري في الجزائر:

تخضع ممارسة نشاط الصيد البحري إلى شروط محددة في القانون والتنظيم المعمول به.

تتم ممارسة الصيد البحري في المناطق الاتية: [7]

أ. **المنطقة الخاصَّة بالصيد الساحلي:** وهو نشاط الصيد الممارس داخل المياه الداخلية فيما دون خطوط الأساس حسب المادة 30 من القانون 01-11، وهو خاص بسفن الصيد الجزائرية ذات حمولة بسيطة.

ب. **المنطقة الخاصَّة بالصيد في عُرض البحر:** وهو الصيد الذي يمارس داخل المياه الإقليمية و منطقة الصيد المحفوظة حسب المادة 31 من القانون 01-11، وهو مخصص للسفن الجزائرية في صيغ مختلفة سواء كانت تحمل العلم الوطني أو العلم الأجنبي ومسيرة أو مستأجرة من أشخاص جزائريين طبيعيين أو معنويين، إلا أنه يمكن للسفن الأجنبية ممارسة صيد الأنواع كثيرة الترحال لكن فيما وراء 06 أميال بحرية من خطوط الأساس، أي في الشطر الخارجي من البحر الإقليمي وفي 26 ميل بحري من الحدود الغربية إلى غاية رأس تنس، و46 ميل بحري من رأس تنس إلى غاية الحدود الشرقية من منطقة الصيد المحفوظة، وهذا حسب أحكام المادة 2/34 من القانون 01-11.

ت. **منطقة الصيد الكبير:** هي المنطقة الواقعة فيما وراء منطقة الصيد المحفوظة أين لا تمتلك فيها الجزائر الولاية إلا على السفن التي تحمل الراية الجزائرية دون الثروات البيولوجية لتلك المنطقة ، إلا أن الجزائر تلتزم فيها باحترام الإتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وخاصة تلك التي تحدد نصيب كل دولة في صيد نوع معين من الأسماك في فترة محددة.

أما أنواع الصيد البحري الأخرى غير الصيد البحري التجاري، فقد حددها المشرع الجزائري في ما يلي: [8]

أ. **الصيد البحري الإحترافي على الأقدام:** وهو الصّيد الذي يمارس سواء في الأملاك الوطنيّة البحرية أو في المسطحات المائيّة القارية الطبيعيَّة منها أو

الاصطناعيّة حيث تتم فيها عملية الصّيد البحري دون أن يتوقف الصياد عن الارتكاز على الأرض ودون تجهيزات للتنفس تسمح بالبقاء تحت الماء ودون اللجوء إلى مركبة أو أية وسيلة أخرى عائمة.

ب. **الصيد البحري العلمي:** تقتصر ممارسة هذا النوع من الصيد على المؤسّسات والهيئات المتخصّصة الوطنيّة منها أو الأجنبيَّة التي تكون بحوزتها رخصة علمية.

ت. **الصيد البحري الإستكشافي:** يرخص بممارسة الصَّيد البحري الاستكشافي للأشخاص الطبيعيين من جنسيَّة جزائريّة أو أجنبيّة أو الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الجزائري أو الأجنبي.

ث. **الصيد البحري الترفيهي:** يمارس الصّيد البحري الترفيهي دون السّعي إلى الربح وبهدف الرّياضة والتسليّة، يوجّه محصول هذا النوع من الصيد إلى الاستهلاك الذاتي.

ج. **الصيد البحري على الأقدام غير الاحترافي:** فالصّيد البحري على الأقدام دون غرض الربح هو الصيد الذي يُمارس على شاطىء البحر أو في المسطحات المائية الطبيعية أو الاصطناعية. طبقاً للتشريع المعمول به ودون استعمال مركبة بمحرك أو بدونه.

ح. **الصيد البحري بالغوص:** يقصد به ممارسة الصّيد البحري بالسّباحة، المسمّى بالصّيد البحري بالغوص، و هو الصّيد الذي يسمح لشخص ما بقنص حيوانات بحرية ومنتوجات صيدية أخرى بالسُّباحة أو بالغوص.

ثانيا: معطيات عامة حول قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر.

تتوفر الجزائر على مساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني مخصصة للصيد البحري تقدر بـ 9,5 مليون هكتار ضمن البحر الأبيض المتوسط، منها 15% خاصة بالجياب، ويقدر احتياطي الموارد الصيدية البحرية في الجزائر بـ 500000 طن، كما أن الساحل الجزائري يحتوي على احتياطي كبير من المرجان الأحمر والإسفنجيات، إضافة إلى المخزون الهائل من الثروة السمكية والمقدر بأكثر من 194 نوع، وتحتوي الجزائر أيضا على حوالي 100000 هكتار من مسطحات المياه الطبيعية والاصطناعية الصالحة لتطوير أنشطة تربية الأحياء المائية والمصايد الداخلية، كما يحتوي الساحل الجزائري على مخزون هام من الأسماك المهاجرة الكبيرة، وأنواع أخرى من الأسماك ذات القيمة التجارية العالية (أسماك بيضاء، قشريات، أصداف ...الخ)، وأكثر من 600 نوع من الطحالب البحرية التي تستخدم في الصناعات الدوائية والزراعية.[9]

توفر الجزائر مجموعة من المدارس والمراكز الخاصة بالتكوين في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، وهي كالاتي:[10]

أ. المعهد الوطني العالي في الصيد البحري و تربية المائيات.
ب. المعهد التكنولوجي للصيد البحري و تربية المائيات – وهران.
ت. المعهد التكنولوجي للصيد البحري و تربية المائيات- القل.
ث. مدرسة التكوين التقني في الصيد البحري و تربية المائيات- شرشال.
ج. مدرسة التكوين التقني في الصيد البحري و تربية المائيات- القالة.
ح. مدرسة التكوين التقني في الصيد البحري و تربية المائيات- عنابة.
خ. مدرسة التكوين التقني في الصيد البحري و تربية المائيات- بني صاف.
د. مدرسة التكوين التقني في الصيد البحري و تربية المائيات- الغزوات.

كما تضع الدولة مجموعة من الأجهزة المتخصِّصة في تنظيم قِطاع الصيد البحري وتربية المائيات، كالمجلس الوطنيّ الاستشاريّ للصيد البحري وتربية المائيات، المركز الوطنيّ للبحث في هذا المجال، هياكل للتكوين في مجال الغوص الاحترافي، والغُرفة الوطنيّة الخاصَّة بهذا المجال، كما يمكن للدولة أن تنشئ أي جهاز يبرر انشاءه تطور التنظيم وتنمية القطاع.[11]

أما في إطار المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار للفترة الممتدة ما بين 2002 إلى غاية 2012

في قطاع الصيد والموارد البحرية، فقد بلغ عددها بـ 290 مشروع بالنسبة للصيد، و 15 مشروع بالنسبة لتربية الحيوانات والنباتات المائية.[12]

كما سجلت ولايات الجنوب الشرقي الست التابعة للمديرية الجهوية للصيد البحري والموارد الصيدية (ورقلة، بسكرة، الوادي، إيليزي، الأغواط، غرداية) تجارب هامة في مجال تربية المائيات، ومن بين أبرز المشاريع المنجزة بالمنطقة نجد مركب سمك الكثبان المتواجد بولاية ورقلة بطاقة إنتاجية تصل إلى 1000 طن في السنة من سمك القط بشكل رئيسي وسمك البلطي النيلي بشكل ثانوي، كذلك مزرعة زيتوني عبد القادر لتربية الأسماك بورقلة أيضا بسعة إنتاجية تقدر بـ500 طن في إنتاج سمك البلطي، وفي ولاية غرداية مزرعة الزهراء لتربية الأسماك، البلطي وسمك القط بقدرة إنتاج 450 طن، والمزرعة النموذجية لتربية الجمبري بورقلة والتي تتراوح طاقتها الإنتاجية ما بين 20 إلى 30 طن، وكذلك مزرعة دزيرا أكوابونيك للتربية المدمجة بسعة 5 طن لإنتاج سمك البلطي في ولاية بسكرة، كما تشير إحصائيات الاستزراع السمكي للفترة الممتدة من 2002-2016 إلى استزراع 3103107 سمكة في حوالي 500 حوض للسقي الفلاحي منها 70244 من البلطي، 2372020 من الشبوط و900 من سمك البوري وأيضا 659943 من القمبوزيا.[13]

كما تم استزراع أكثر من 1400 حوض للفلاحين وإحصاء أكثر من 20 ألف حوض مؤهلة للاستزراع، بالإضافة إلى تكوين 2226 فلاحا خلال الموسم 2017-2018 على مستوى المناطق الداخلية والصحراوية، وذلك في إطار إدماج تربية المائيات في الأوساط الفلاحية.[14]

بلغ الإنتاج الوطني من الموارد الصيدية في سنة 2019 بـ 104.881 طن مقابل 120.354 طن في سنة 2018، أي بنسبة تراجع قاربت 16 بالمائة، ويعود هذا التراجع حسب آخر معطيات الديوان بخصوص المؤشرات الرئيسية لقطاع الصيد برسم سنة 2019، لكون 44,4 بالمائة من تعداد الأسطول "غير ناشطة"، وحسب أنواع الأسماك وباستثناء أسماك القاع التي تمثل 7,4 بالمائة من الإنتاج الاجمالي بزيادة في الإنتاج تتجاوز 31 بالمائة، أما الأنواع الأخرى من الأسماك قد عرفت تراجعا في الإنتاج سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، حيث بلغ إنتاج أسماك القاع 7.742 طن مقابل 5.884 طن بارتفاع يقدر ب 31,6 بالمائة، كما بلغت كميات أسماك القاع المصطادة (بما فيها التونة الحمراء) التي تمثل 72 بالمائة من إجمالي الانتاج، 75.916 طن مقابل 92.330 طن، أي بتراجع بلغ 17,8 بالمائة، هذا وتراجع إنتاج الرخويات بنسبة (-44 بالمائة)، والقشريات ب 2.142 طن مقابل 2.192 (-2,3 بالمائة)، ثم إنتاج صيد الترفيه وغيره الذي عرف استقرارا نسبيا ب 17.992 طن.[15]

كما قُدر إنتاج الصيد البحري لسنة 2021 في الجزائر بـ 74 ألف طن ، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 7 بالمائة على أساس سنوي، كما تم إعادة بعث عدد من المشاريع الفعلية كلها تخص إنتاج سمك الدوراد منذ شهر سبتمبر من عام 2021، كما تم وضع أقفاص بحرية عائمة من أجل إنتاج 600 طن بسكيكدة و700 طن ببومرداس و 400 طن بتلمسان و 600 طن بالشلف وإنتاج 400 طن من هذه الأسماك ببجاية، أما فيما يتعلق بإنتاج السمك البلطي الأحمر (تيلابيا) ، فتم إنتاج 25 ألف طن من هذا السمك خلال سنة 2021 بجنوب خنشلة بالشراكة مع أحد فروع مجمع كوسيدار، حيث لقي رواجا كبيرا على المستوى الوطني بسعر تنافسي، أما بالنسبة للأسماك السطحية، فقد عرف هذا المجال منذ شهر يوليو انتعاشا كبيرا، على سبيل المثال بلغ إنتاج سمك السردين 45 ألف طن، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 49 بالمائة.[16]

حسب بيانات وزارة الصيد البحري، فقد بلغ إنتاج السردين في سنة 2021 بـ 29925 طن، أي بزيادة بلغت نسبتها 60 بالمائة مقارنة بسنة 2020 ، والتي قدر الإنتاج فيها بـ 18441. طن من السردين، وبـ 20 بالمائة مقارنة بسنة 2019 ، والتي بلغ الإنتاج بها بـ 24858 طن، وبلغ الإنتاج في شهر ماي من سنة 2021 بـ 3387 طن قبل أن يرتفع إلى 4147 طن في شهر جوان، و3591 طن في شهر يوليو، ليبلغ الإنتاج أعلى مستوى له في شهر أوت بـ 7249 طن، بالإضافة إلى 6668 طن في سبتمبر و2754 طن في شهر أكتوبر، كما تمثل الذروة الإنتاجية الشهرية المسجلة في أوت 2021 زيادة بـ127 بالمائة، مقارنة بنظيرتها في 2020 و96 بالمائة مقارنة بالذروة المسجلة في 2019.[17]

تمكن قطاع الصيد البحري عبر تمثيليته خلال اجتماعات اللجنة الدولية بعد مفاوضات حثيثة من الحصول على ترخيص بإنشاء مزارع لتسمين التونة الحمراء بقدرة تربية تبلغ 1.800 طن خلال حملة 2022، كما أن الحصص الممنوحة للمتعاملين المهتمين بهذا الصيد ستوجه حصريا إلى السوق المحلي، مما سيسمح بتنويع الموارد المائية في البلد، هذا بالإضافة إلى صيد التونة الحمراء المتواجدة في المياه الوطنية، والذي شهد هو الأخر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة منتقلا من 138,46 طن في 2010 إلى 1.653 طن في 2020.[18]

الشكل رقم 01: توزيع الإنتاج السمكي في الجزائر لعام 2019

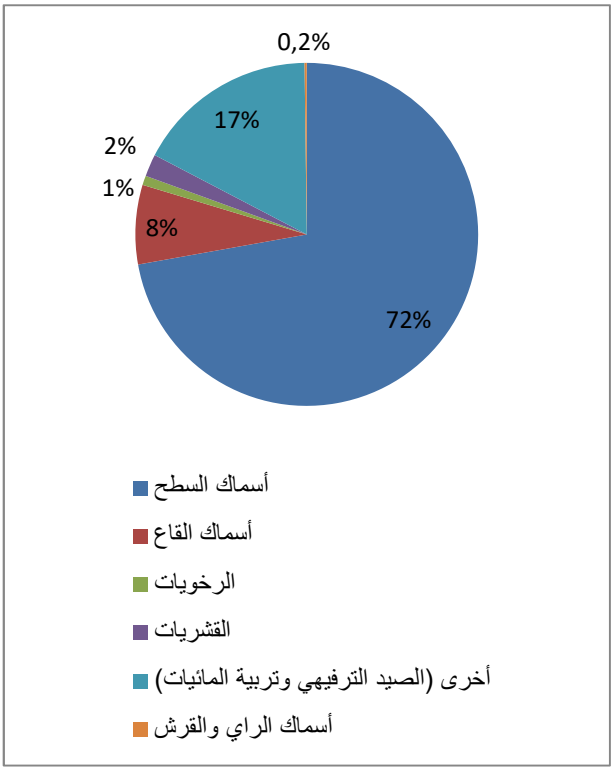

المصدر:

Statista Research Department. Fishery production in Algeria in 2019, Apr 19, 2022, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1183606/distribution-of-fishery-production-in-algeria-by-typ/. (25 /07/2022)

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 المتعلق بتوزيع الإنتاج السمكي في الجزائر في عام 2019، أن أسماك السطح شكلت الغالبية العظمى من إجمالي الإنتاج السمكي في الجزائر، بما يعادل أكثر من 72%.، فيما بلغت نسبة المنتجات المشتقة من الصيد الترفيهي وتربية الأحياء المائية حوالي 17 في المائة من الإجمالي ، بينما بلغ إنتاج أسماك القاع 7.5 في المائة، كما بلغ إنتاج القشريات بنسبة 2,1% ، أما الرخويات فقد بلغت نسبة الإنتاج بـ 0,9%.

المحور الثاني: سبل تعزيز تنمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر.

في سبيل تعزيز الدور التنموي لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات، تسعى الجزائر جاهدة لتقديم كل التسهيلات الضرورية لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع الحيوي، من خلال المرافقة الميدانية للمستثمرين والعمل على مواجهة كل العراقيل التي تواجههم في سبيل تجسيد مشاريعهم مع مختلف الهيئات الإدارية والبنكية، مع ضرورة تقديم عناية خاصة لتربية المائيات في المناطق الداخلية والصحراوية وتوسيع مشاريع تربية المائيات المدمجة مع الفلاحة بالتنسيق مع مختلف المتدخلين[19].

في إطار النهوض بهذا القطاع، عملت الوزارة الوصية على إعداد مخطط تنموي لشُعَب الصيد البحري وتربية المائيات لسنة 2020، حيث تجسدت أهداف هذا المخطط من خلال المساهمة الفعالة في توطيد الأمن الغذائي المستدام، وتوفير منتجات ذات نوعية للاستهلاك مع المحافظة على الثروات الصيدية في إطار الصيد المقبول، بالإضافة إلى تنمية وتعزيز قدرات منظومة الإنتاج المحلي والوطني، كما حدد المخطط التنموي لشُعب الصيد البحري وتربية المائيات محاور التدخل ذات الأولوية ، والتي تضمنت أربعة مستويات يمكن إبرازها من خلال ما يلي: [20]

أ. **المحور الأول (الموارد):** يركز على ترقية شعب الصيد البحري وتربية المائيات مع توجه خاص نحو إدماج الموارد وديمومتها والمحافظة على مناصب الشغل واستحداث أخرى جديدة.

ب. **المحور الثاني (المستهلك):** يهدف إلى تحسين تموين السوق المحلية بمنتجات متنوعة ذات نوعية أحسن ووفرة أكبر للمستهلك.

ت. **المحور الثالث (المرافقة):** يتم ذلك من خلال وضع أجهزة للمساعدة والدعم المناسبين لتنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات.

ث. **المحور الرابع (المهنيين):** يركز على توطيد الحكامة وترسيخ التسيير التشاركي خدمة لتنمية القدرات وإنماء الإقتصاد الإنتاجي الوطني.

يشكل قطاع الصيد البحري وتربية المائيات مكسبا استراتيجيا هاما، يتوجب تعزيز تنميته وتطويره بتوفير كل الوسائل المادية والبشرية والتقنية اللازمة لضمان تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها، وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على ما يلي:

أ. **إنعاش تربية المائيات:**

في إطار تنفيذ برنامج عمل قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية، تم تسجيل إنجاز العديد من العمليات المتعلقة بإنعاش تربية المائيات، فيما تجدر الإشارة أيضا إلى المرافقة لإنجاز ثمانية (08) مشاريع استثمارية خاصة جديدة في التربية السمكية البحرية على نطاق واسع (بجاية، بومرداس وتيزي وزو)، وثلاثة (03) مؤسسات جديدة لتربية الصدفيات (غليزان و تيبازة) ، هذا بالإضافة إلى منح امتياز لإنجاز مزرعتين (02) لتربية الجمبري، كما تم في سبتمبر 2020، التوقيع على اتفاقية في إطار التعاون في مجال التنمية التكنولوجية لصناعات تربية المائيات، لاسيما فيما يتعلق بتصميم الأقفاص العائمة، بين مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية، والمركز الوطني لتطوير التكنولوجيات المتقدمة ومركز تنمية الطاقات المتجددة والمركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات مع إنشاء مجمع لتصميم نموذج للأقفاص العائمة.[21]

أما فيما يخص تنمية تربية المائيات في المياه العذبة في المؤسسات القارية والصحراوية، تم إطلاق ثلاثة (03) مشاريع مبتكرة في زراعة الطحالب بكل من ولاية خنشلة، عين الدفلى، وتلمسان، ومشروع في الزراعة المائية بالتعاون مع الديوان الوطني للسقي والصرف، هذا بالإضافة إلى مشروعين يعتبران الأولين من نوعهما بتمنراست، يختص الأول في تربية سبيرولينا، أما الثاني في تربية البلطي.[22]

كما ستتعزز المزرعة النموذجية لتربية الجمبري المتواجدة ببلدية حاسي بن عبد الله بولاية ورقلة، بوحدة لتصنيع غذاء الأسماك بقدرة إنتاجية تقدر بـ 10 طن في اليوم، وقد تم الشروع في تجسيد عملية لإنجاز وتجهيز وحدة جديدة لتصنيع غذاء الجمبري وأسماك المياه العذبة على مستوى المزرعة النموذجية بحاسي بن عبد الله، والتي تعد ثمرة تعاون بين الجزائر وكوريا الجنوبية في مجال تربية المائيات.[23]

أما بالنسبة لتنمية تربية المائيات في المسطحات المائية، لاسيما في السدود، فقد أشارت الحصيلة إلى مرافقة الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات من أجل إنجاز مشاريع تربية المائيات ذات الطابع المربح، كما تم إعداد برنامج مشترك، تم تنفيذه مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تنمية التربية السمكية المدمجة مع الزراعة من خلال تكوين 2.000 مزارع، والمرافقة من أجل استزراع أحواض السقي لديهم وترقية تربية أصناف جديدة ذات قيمة تجارية عالية.[24]

كما تم إطلاق أكبر مشروع لتربية المائيات في الأقفاص العائمة بولاية مستغانم بطاقة إنتاج تصل إلى 4 آلاف طن سنويا، على غرار ولاية جيجل التي تنتج سنويا 3,5 ألف طن، حيث تقوم المديرية العامة للصيد البحري وبالتنسيق مع الولاة بجرد كل الملفات المسجلة على المستوى المحلي، مع مراقبة تنفيذ المشاريع في الميدان، في إطار متابعة إطلاق المشاريع واسترجاع العقارات غير المستغلة، كما بلغ عدد المشاريع التي دخلت حيز الإنتاج 65 مشروعا، مع تسجيل 65 مشروعا جديدا تحصل أصحابها على الموافقة، فيما لا زالت دراسات الجدوى قائمة لتحديد مصير 192 مشروعا محل دراسة، وما يمكن ملاحظته ارتفاع الحصة السنوية إلى 1450 طن لسنة 2019، قبل أن ترتفع إلى 1600 طن في سنة 2020، مع الشروع في تسمين سمك التونة لبيعه في البورصة العالمية.[25]

ب. مرافقة المؤسسات المصغرة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات:

بتاريخ 17 مارس 2021، نظمت وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية بالتنسيق مع الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة، لقاء وطني حول مرافقة

المؤسسات المصغرة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، المنشأة في إطار جهاز القرض للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، حيث يهدف هذا اللقاء إلى إنشاء إطار تشاوري وشراكة ما بين كل الفاعلين من خلال تنصيب لجنة وطنية ولجان ولائية تضم ممثلين من عدة قطاعات، يتكفلون بترقية وتطوير المقاولاتية وسط الشباب، والعمل على تأطير ومرافقة حاملي المشاريع لإنشاء مؤسسات مصغرة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات تماشيا والبرامج الاستثمارية الخاصة بالقطاع، والتي لها علاقة مباشرة بسلاسل القيمة، صيانة وإصلاح سفن الصيد البحري، تربية المائيات البحرية والقارية والصحراوية، الصناعات التحويلية، تسويق منتجات الصيد البحري، مع تطوير كل الخدمات ذات الصلة بقطاع الصيد البحري، كما ستتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بتكوين أصحاب المشاريع في مجال تقنيات تسيير المؤسسات المصغرة، مع وضع رابط الصيد البحري وتربية المائيات بالمنصة الرقمية للوكالة وتوفير مرافقة مادية وتقنية لمرافقة المشاريع.[26]

ج. التكوين في مجال الصيد البحري وتربية المائيات

فيما يتعلق بالتكوين المهني في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، يجدر الإشارة إلى أنه تم توقيع اتفاقية إطار بين وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية ووزارة التكوين والتعليم المهنيين، بتاريخ 01 جوان 2020، في مجال تعزيز وتحسين الاستجابة للاحتياجات الوطنية من التكوين الممنوح في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات، وتوسيع وتوحيد خريطة التكوين للقطاعين من خلال تخصيص مؤسسات التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني في هذا السياق، وفي هذا الاطار تم التوقيع على 19 إتفاقية خاصة بين مديريات الصيد البحري ومديريات التكوين المهني، مما يسمح بتحديد مؤسسات ومواضيع التكوين ذات الأولوية التي تلبي الاحتياجات الخاصة محليا، لا سيما التخصصات المتعلقة ببناء وإصلاح السفن وكذا تربية المائيات المدمجة في المناطق الصحراوية.[27]

كما أطلق المعهد العالي للصيد البحري وتربية المائيات خلال السنة البيداغوجية 2020-2021 للتكوين تخصصات وإجراءات جديدة، حيث تساهم هذه التخصصات في تكوين جيل جديد يلبي متطلبات المهنة سيما العمل الميداني في البحر، على غرار تخصصات قبطان صيد كبير وملازم ميكانيكي صيد من الدرجة الثانية وتقنيين سامين في تربية المائيات، كما يمكن الاعتماد عليه وتحميله مسؤولية الباخرة والطاقم البشري الذي تتضمنه في التنقل نحو الدول التي تربطها اتفاقيات مع الجزائر في مجال الصيد البحري على غرار موريتانيا والسودان.[28]

كما أتاح جهاز التكوين لقطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية حسب الحصيلة المرحلية لقطاع الصيد البحري والمنتجات المائية بعنوان نشاط 2020، حيث تم تكوين (1.526) شابًا منهم (979) خريجًا بشهادات و547 متكونا حسب الطلب، تسعمئة وتسع وثامنين (989) بحارا مؤهلا منهم (560) تم تكوينهم في موقع عملهم، مئتان واثنان (202) ضابطا على متن سفن مجهزة للصيد الساحلي، منهم (76) تم تكوينهم في موقع عملهم، إثنان وخمسون (52) ضابطا على متن سفن مجهزة للصيد في عرض البحر، كما تم إصدار 13 شهادة غوص محترف من المستوى الثالث، ومنح (23) دبلوم في مجال تربية المائيات.[29]

د. استحداث نظام إحصائي جديد.

يهدف استحداث نظام إحصائي جديد يعتمد على آلية دراسة العينات، إلى تحديث وعصرنة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات والاستفادة من معلومات و بيانات أكثر دقة، كما يعتمد هذا النظام الإحصائي الجديد على تكنولوجيا أخذ العينات، مما سيمكن من بلوغ مستوى 95% من المعلومات الدقيقة بشكل آني وسريع، كما يتيح تشكيل منظومة معلوماتية حول الإنتاج و أنواع الأسماك والأحياء المائية الموجودة.[30]

هـ. تعزيز التغطية الاجتماعية والتكفل بالانشغالات الاجتماعية والمهنية.

يعتبر الضمان الاجتماعي الأساس الحقيقي لخلق التماسك الإجتماعي وتعزيز الاندماج السياسي ونشر الديمقراطية، وهو أداة هامة للوقاية من الفقر والتخفيف من حدته من خلال تعزيز الإنتاجية، ويشكل الضمان الاجتماعي بالاقتران مع نمو الاقتصاد وسياسات سوق العمل

النشطة، أداة لتحقيق التنمية الإجتماعية والاقتصادية المستدامة.[31]

في إطار تعزيز وترقية التغطية الاجتماعية والتكفل بالانشغالات الاجتماعية والمهنية لمهني الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، تم ما يلي: [32]

- إنشاء مجموعات عمل مشتركة مع ممثلي المهنيين للتكفل بمختلف انشغالاتهم المهنية.
- إمضاء اتفاقية إطار بين وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حول تحسين نظام الحماية الاجتماعية للبحارة الصيادين.
- إعداد ملف يتعلق بمراجعة نمط سير وتسيير وموانئ الصيد البحري.
- مراجعة النص المتعلق بتنظيم وسير الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات من أجل الاعتراف بالمهنة.
- تكوين 19 مراسل إجتماعي على مستوى الموانئ بالتنسيق مع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.
- إمضاء اتفاقية تعاون مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وإعداد اتفاقية مع الشركة الجزائرية للتأمينات في مجال التأمين لنشاطات الصيد البحري وتربية المائيات.
- تنصيب فوج عمل مشترك بين وزارتي الصيد البحري والمنتجات الصيدية والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل تسهيل إجراءات اقتناء واستغلال الأجهزة الحساسة.
- مرافقة إنشاء 11 جمعية في سنة 2020م، والانطلاق في إجراءات إنشاء 10 جمعيات أخرى.
- إعداد النص التنظيمي المتعلق بإنشاء وتنظيم وسير التعاونيات لمهني الصيد وتربية المائيات.
- إمضاء ونشر المنشور رقم 002 المؤرخ في 16 جويلية 2020 المتعلق بكيفيات التكفل بالمستخدمين الملاحين المبحرين على متن سفن وبواخر الصيد التجاري المأجورون بالحصة، وفقا لما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 13-201 المؤرخ في 21 ماي 2013
- إعداد مشروع قرار يحدد شروط إعداد ترخيص استعمال مواقع الرسو، وكذا نموذجه وتحرير نموذج محتوى الدراسة الاجتماعية والاقتصادية لاستغلاله على الصعيد الوطني من أجل إنشاء مواقع الرسو.

كما تم بتاريخ 11 جانفي 2021 تنصيب اللجنة الوطنية المشتركة ما بين قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وقطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية، المكلفة بتعزيز الحماية الاجتماعية، وترقية المؤسسات المصغرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، كما يركز عمل هذه اللجنة على توعية الصيادين وملاك السفن بأهمية الانخراط في الضمان الاجتماعي للأجراء أو غير الأجراء من أجل ضمان حقوقهم في التقاعد، كما يتعلق الأمر بتسهيل انتفاعهم بمختلف الخدمات المقدمة كالتأمين الصحي وبطاقة الشفاء.[33]

و. تعزيز التعاون الدولي وتفعيل دور الشراكات الإقتصادية في هذا القطاع.

تلعب الشراكات الإقتصادية في هذا المجال دورا حيويا بارزا بساهم في تعزيز وتنمية هذا القطاع الهام في الجزائر، ومن أهم هذه الشراكات التعاون الجزائري – الكوري، حيث تم الانطلاق في المستثمرة الثانية من نوعها لاستزراع الجمبري بولاية ورقلة، على أن يتم الإستفادة من الخبرة والتجربة الكورية وتوسيع العمل للشراكة الخاصة وتطويرها، مما يساهم في تكثيف الجهود لتوسيع التجربة بالشراكة مع جامعة ورقلة إلى المحيطات الفلاحية القريبة من المنطقة مع تكليف الشباب بتطوير الشعبة واستصلاح الأراضي، كما أن الجزائر من البلدان القليلة التي شرعت في استزراع الجمبري في المياه البحرية.[34]

أما في إطار الشراكات اليابانية والكورية، فهناك مشاريع هامة على طول الساحل الجزائري ، مما سيساهم في تطوير الثروة السمكية، وستكون هذه الإنجازات بمثابة محميات لتكاثر أنواع السمك والأحياء المائية، كما أن تبادل التجارب في هذا المجال له أهمية كبيرة جدا، وسيشمل أيضا اكتساب خبرات في مجال استغلال النباتات المائية واستخدامها في الصناعات الطبية والتجميلية والغذائية، مما سيفتح أبوابا واسعة للمستثمرين في المجال يكون أساسها تنويع الاقتصاد الوطني وتطويره.[35]

و. تعزيز البحث العلمي:

ترتكز تنمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات باعتبارها قطاعا استراتيجيا هاما على البحث العلمي الفعال والتطبيقي الذي يوجه نحو ديمومة وحماية المناطق المنتجة، حيث أن هناك مقاربة علمية تتكيف مع معوقات طرق الاستغلال من جهة، وكذا الظروف الطبيعية من جهة أخرى، مما ينعكس بصورة مباشرة على تحسين الأدوات العلمية التي تساعد على اتخاذ القرار وتسيير مناهج تقييم الموارد السمكية وكذا تحقيق إنعاش اقتصادي في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في بيئة علمية وتكنولوجية.[36]

أنشئ المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات بموجب المرسوم التنفيذي 08-128 المؤرخ في 30 أفريل 2008 المتضمن تحويل هذا المركز من المركز الوطني للدراسات والتوثيق في مجال الصيد إلى المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات، ويندرج المركز في اطار المؤسسة الوطنية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، كما يتمتع بالاستقلالية المالية، ويهدف إلى تطوير القدرات العلمية باستعمال الاليات التي تساعده على اتخاذ القرارات للوصول إلى الفعالية والنجاعة في مجال البحث العلمي التي تتماشى وتتجاوز كل المعوقات والعقبات التي يواجهها الاستغلال الأمثل من جهة، والعوامل الطبيعية من جهة أخرى لتمكين وتطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا هاما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة للإنتاج.[37]

أما في إطار إعادة تأهيل المحطات التجريبية التابعة للمركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات، لتكون بمثابة حاضنات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمًا لتطوير تربية المائيات البحرية والقارية والصحراوية، تم إمضاء اتفاقية اطار للتعاون في نوفمبر 2020، لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي في مجال الصيد البحري وتربية المائيات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما تم تنفيذ برامج البحث حول الموارد البيولوجية التي تعتبرها المنظمات الدولية أولوية على المستوى الإقليمي، مع إنجاز حملة في أعالي البحار في إطار التعاون المشترك بين القطاعات مع وزارة الدفاع الوطني، وإعادة تفعيل نشاطات شبكات المهارات العلمية وإشراك المهنيين والشركات الناشئة في أنشطة بحوث الصيد البحري وتربية المائيات.[38]

خاتمة:

ينعكس مدى توفر الجزائر على المقومات والإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية والتقنية والتنظيمية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات على مدى استعدادها الدائم والمتواصل في سبيل تطوير وتعزيز تنمية هذا القطاع على جميع الأصعدة، انطلاقا من الإهتمام بالوضعية الاجتماعية والمهنية للصيادين والبحارين وحرفي الصيد البحري، وتوفير التغطية الاجتماعية اللازمة والتكفل بانشغلاتهم، وتكوينهم وتدريبهم ومرافقتهم لانجاز مشاريعهم ومؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، والعمل من أجل تعميم استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال، واستحداث نظام إحصائي فعال يوفر البيانات والمعلومات بدقة أكبر، هذا بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي مع الدول الرائدة في هذا المجال.

أما أهم التوصيات التي يمكن تقديمها، فهي كما يلي:

1- تعزيز الشراكة والتعاون والتنسيق بين قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية وباقي القطاعات الحيوية الأخرى، لا سيما في مجال البحث العلمي، من خلال الإعتماد على مخرجات الأبحاث العلمية والدراسات التقنية والاجتماعية والإقتصادية في سبيل تطوير وتنمية هذا القطاع.

2- تعميم إنشاء مدارس ومعاهد مختصة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات على المستوى الوطني، بما يسمح بتأطير وتكوين كفاءات بشرية قادرة على تحقيق نتائج إيجابية هامة في هذا القطاع، وإبرام اتفاقيات وعقد شراكات مع مؤسسات عالمية مختصة يمكنها تقديم الدعم التقني والفني والمهني في سبيل تنمية هذا القطاع.

3- العمل من أجل تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، مع ضرورة تأمين المرافقة المستمرة لهؤلاء الشباب، وتمكينهم التقني والوظيفي وتأطيرهم في سبيل تعزيز الدور التنموي الفعال لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات.

4- تعزيز التعاون الدولي في مجال الصيد البحري والموارد الصيدية لضمان تطويره وعصرنته، من خلال نقل التقنيات العالمية الحديثة لهذا المجال، مع توفير التكوين والتأطير

اللازمين لضمان نقل المهارات والمعارف على أعلى مستوى، هذا بالإضافة إلى الانفتاح العالمي على أسواق جديدة للمنتوجات البحرية.

5- تطوير وعصرنة قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية عبر الإعتماد على الخبرات العالمية في مجال نقل التكنولوجيا وأخر ما توصلت إليه التقنية الحديثة في هذا المجال، والإستفادة منها في ترقية وتنمية هذا القطاع، بالإضافة إلى تعزيز النظم المعلوماتية والإحصائية وتوفير كل الوسائل والإمكانيات اللازمة لذلك.

6- القيام بحملات تحسيسية للصيادين الهواة ومهنيي الصيد البحري بضرورة الحفاظ على الثروة السمكية والموارد الصيدية المختلفة، وحسن استغلالها وفق الأطر التنظيمية المناسبة، مع تشجيع تنظيم دورات تكوينية في هذا المجال، بما يكفل تحقيق التوازن الإيكولوجي وحماية البيئة البحرية.

7- تفعيل المشاركة الفعالة للاتحادات المهنية والجمعيات والتعاونيات في هذا المجال لضمان تفعيل وخلق مبادرات وعقد ندوات وتنظيم أيام دراسية تساهم في تعزيز وتنمية الموارد الصيدية البحرية.

8- حماية الثروة السمكية من عواقب وانعكاسات الاستخدام المفرط واللاعقلاني للتقنية الحديثة في مجال الصيد البحري، لما ينجر عنها من نتائج وخيمة تهدد الثروة السمكية وتستنزفها.

المراجع:

أولا: القوانين

1- القانون رقم 15-08 المؤرخ في 2 أفريل 2015 يعدل ويتمم القانون رقم 01-11 المؤرخ في 03 يوليو سنة 2001 ، والمتعلق بالصيد البحري و تربية المائيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 08 أفريل 2015.

2- القانون رقم 01-11 المؤرخ في 03 جويلية 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 08 يوليو 2001.

المرسوم التنفيذي رقم 03 – 481، المؤرخ في 13 ديسمبر 2003، الذي يحدد شروط ممارسة الصيد البحري وكيفيات ذلك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 14 ديسمبر 2003.

ثانيا: الكتب

1- "كتيب إرشادات بشأن تنفيذ اتفاقية العمل البحري، 2006 . الضمان الاجتماعي للبحارة"، ط1، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2012.

ثالثا :المقالات

1- بحرية مواعي، وخديجة تواتي، "نشاط الصيد، فرصة للاستثمار وإحداث تنمية محلية - ولاية مستغانم نموذجا –"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد 18، العدد 1، مارس 2022.

2- نسيم يخلف، التحديد البحري للمياه الخاضعة للقضاء الوطني الجزائري، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، المجلد 8، العدد 2، جويلية 2016.

رابعا: المو اقع الإلكترونية

1- " ارتفاع منتوج الصيد البحري إلى 1200 طن"، **الموقع الرسمي ليومية المساء الاخبارية**، https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/57740 ، (تم زيارة الموقع يوم الإثنين 18 مارس 2019، على الساعة 19:50 بتوقيت الجزائر).

2- " الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات "، الموقع الرسمي لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، http://www.mpeche.gov.dz/IMG/pdf/PNDPA_arabe.pdf ، (تم زيارة الموقع يوم الإثنين 18 مارس 2019، على الساعة 19:00 بتوقيت الجزائر).

3- " التأكيد على دور تربية المائيات في تحقيق الأمن الغذائي"، الموقع الرسمي ليومية المساء الاخبارية، https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/5277

9 ، (تم زيارة الموقع يوم الإثنين 18 مارس 2019، على الساعة 19:40 بتوقيت الجزائر).

4- " صيد بحري: استحداث نظام إحصائي جديد بداية من سنة 2018"، **الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية**، http://www.aps.dz/ar/economie/48963-2018، (تم زيارة الموقع يوم الإثنين 18 مارس 2019، على الساعة 19:20 بتوقيت الجزائر).

5- "الاقتصاد الأزرق.. الاستخدام المستدام للبحار والمحيطات"، https://al-ain.com/article/blue-economy-sustainable-oceans-marine ، **الموقع الرسمي للعين الإخبارية**، (تم زيارة الموقع يوم الإثنين 18 مارس 2019، على الساعة 19:20 بتوقيت الجزائر).

6- "إنتاج الصيد البحري يسجل ارتفاعا بنسبة 7 بالمائة في 2021"، **الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية**، https://bit.ly/3uEjbon ، (تم زيارة الموقع يوم الاربعاء 11 جويلية 2022، على الساعة 21:00 بتوقيت الجزائر).

7- "قطاع الصيد والموارد المائية"، **الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للإستثمار**، http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-la-peche ، (تم زيارة الموقع يوم الاربعاء 20 مارس 2019، على الساعة 16:00 بتوقيت الجزائر).

8- "معلومات عامة: النقل البحري"، **الموقع الرسمي لوزارة الصناعة** (الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري)، https://bit.ly/3IFByyM ، (تم زيارة الموقع يوم الخميس 14 مارس 2022، على الساعة 09:00 بتوقيت الجزائر).

9- "منتجات صيدية: إطلاق عدة مشاريع استثمارية جديدة لإنعاش شعبة تربية المائيات في 2020"، **الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية**، https://www.aps.dz/ar/economie/101940-2020 ، (تم زيارة الموقع يوم الاربعاء 11 جويلية 2022، على الساعة 21:00 بتوقيت الجزائر).

10-"مؤسسة وطنية لتسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري"، **الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية**، http://www.aps.dz/ar/economie/48963-2018 ، (تم زيارة الموقع يوم الإثنين 18 مارس 2019، على الساعة 19:20 بتوقيت الجزائر).

11- الإستزراع المائي، **الموقع الرسمي لوزارة البيئة و المياه والزراعة السعودية**، https://www.mewa.gov.sa/ar/Ministry/Agencies/AgencyofAgriculture/Topics/Pages/145552.aspx، (تم زيارة الموقع بتاريخ 27 جويلية 2022 على الساعة 19:43 بتوقيت الجزائر).

12-أمينة داودي، "وزارة الصيد البحري: إنتاج السردين إرتفع بـ 30 ألف طن سنة 2021"، **الموقع الرسمي لجريدة النهار الجزائرية**، https://nhar.tv/XKqK9 ، (تم زيارة الموقع يوم الاربعاء 30جويلية 2022، على الساعة 21:00 بتوقيت الجزائر).

13-إيمان كفي، "تجربة رائدة تستقطب اهتمام العرب وتستهدف الأسواق الأجنبية"، **الموقع الرسمي لجريدة الشعب**، https://bit.ly/3avABws ، (تم زيارة الموقع يوم الاربعاء 11 جويلية 2022، على الساعة 21:00 بتوقيت الجزائر).

14- تربية الأحياء المائية، **الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، https://www.fao.org/fishery/ar/aquaculture، (تم زيارة الموقع بتاريخ 27 جويلية 2022 على الساعة 19:43 بتوقيت الجزائر).

15-خير راغب، " في أول مشاركة لها.. مصر تفوز بتنظيم منتدي الاقتصاد الأزرق 2020"، الموقع الرسمي للمصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/1370520 ، (تم زيارة الموقع يوم الإثنين 18 مارس 2019، على الساعة 19:00 بتوقيت الجزائر).

16- Statista Research Department . Fishery production in Algeria in 2019, Apr 19, 2022, Retrieved from : https://www.statista.com/statistics/1183606/distribution-of-fishery-production-in-algeria-by-type/ . (25 /07/2022).

17- "Fishery". Retrieved from : https://www.sciencedaily.com/terms/fishery.htm . (27 /07/2022).

الهوامش:

[1]. " الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات "، **الموقع الرسمي لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية**، http://www.mpeche.gov.dz/IMG/pdf/PNDPA_arabe.pdf ، (تم زيارة الموقع يوم الإثنين 18 مارس 2019، على الساعة 19:00 بتوقيت الجزائر).

[2]. "Fishery "، Retrieved from : https://www.sciencedaily.com/terms/fishery.htm . (27 /07/2022)

[3]. المادة 02 من القانون رقم 01-11 المؤرّخ في 3 جويلية 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 8 يوليو 2001، ص 5.

[4]. المادة 02 من القانون رقم 01-11 المؤرّخ في 3 جويلية 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 8 يوليو 2001، ص 5.

[5]. "تربية الأحياء المائية"، **الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، https://www.fao.org/fishery/ar/aquaculture، (تم زيارة الموقع بتاريخ 27 جويلية 2022 على الساعة 19:43 بتوقيت الجزائر)

[6]. الإستزراع المائي، **الموقع الرسمي لوزارة البيئة و المياه والزراعة السعودية**، https://www.mewa.gov.sa/ar/Ministry/Agencies/AgencyofAgriculture/Topics/Pages/145552.aspx، (تم زيارة الموقع بتاريخ 27 جويلية 2022 على الساعة 19:43 بتوقيت الجزائر).

[7]. نسيم يخلف، "التحديد البحري للمياه الخاضعة للقضاء الوطني الجزائري"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية**، المجلد 8، العدد 2، جويلية 2016، ص 155.

[8]. المواد من 48 إلى 66 من المرسوم التنفيذي رقم 03 - 481 المؤرّخ في19 شوال عام 1434 الموافق 13 ديسمبر ستة 2003، يحدد شروط ممارسة الصّيد البحري وكيفياتها.

[9]. بحرية مواعي، خديجة تواتي، "نشاط الصيد، فرصة للاستثمار وإحداث تنمية محلية – ولاية مستغانم نموذجا –"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد 18، العدد 1، مارس 2022، ص 399.

[10]. **"**مؤسسات التكوين"، **الموقع الرسمي لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية**، https://mpeche.gov.dz/?page_id=1329 ، (تم زيارة الموقع يوم 27 جويلية 2022، على الساعة 19:00 بتوقيت الجزائر).

[11]. المادة 11 من القانون رقم 01-11 المؤرّخ في 3 جويلية 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 8 يوليو 2001، ص 5.

[12]. "قطاع الصيد والموارد المائية"، **الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للإستثمار**، http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-la-peche ، (تم زيارة الموقع يوم الاربعاء 20 مارس 2019، على الساعة 16:00 بتوقيت الجزائر).

[13]. إيمان كفي، " تجربة رائدة تستقطب اهتمام العرب وتستهدف الأسواق الأجنبية"، **الموقع الرسمي لجريدة الشعب**، https://bit.ly/3avABws، (تم زيارة الموقع يوم الاربعاء 11 جويلية 2022، على الساعة 21:00 بتوقيت الجزائر).

[14]. " التأكيد على دور تربية المائيات في تحقيق الأمن الغذائي"، **الموقع الرسمي ليومية المساء الاخبارية**، https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/52779 ، (تمت زيارة الموقع بتاريخ 18 مارس 2019، على الساعة 19:40 بتوقيت الجزائر.

[15]. "صيد: الانتاج الوطني بلغ 104.880 طن سنة 2019"، **الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية**، https://www.aps.dz/ar/economie/101195-104-880-2019، (تم زيارة الموقع يوم الاربعاء 11 جويلية 2022، على الساعة 21:00 بتوقيت الجزائر).

[16]. "إنتاج الصيد البحري يسجل ارتفاعا بنسبة 7 بالمائة في 2021"، **الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية**، https://bit.ly/3uEjbon، (تم زيارة الموقع يوم الاربعاء 11 جويلية 2022، على الساعة 21:00 بتوقيت الجزائر).

[17]. أمينة داودي، "وزارة الصيد البحري: إنتاج السردين إرتفع بـ 30 ألف طن سنة 2021"، **الموقع الرسمي لجريدة النهار الجزائرية**، https://nhar.tv/XKqK9 ، (تم زيارة الموقع يوم الاربعاء 30جويلية 2022، على الساعة 21:00 بتوقيت الجزائر).

[18]. "نحو إنشاء مزارع لتسمين هذا النوع من الأسماك: هذه هي حصة الجزائر من التونة الحمراء في البحر المتوسط"، **الموقع الرسمي للشروق أون لاين**، https://bit.ly/3OyRrt0 ، (تم زيارة الموقع يوم الاربعاء 30 جوان 2022، على الساعة 23:00 بتوقيت الجزائر).

[19]. " التأكيد على دور تربية المائيات في تحقيق الأمن الغذائي"، الموقع الرسمي ليومية المساء الاخبارية، https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/52779 ، (تم زيارة الموقع يوم الإثنين 18 مارس 2019، على الساعة 19:40 بتوقيت الجزائر).

[20]. بحرية مواعي، خديجة تواتي ، **مرجع سابق**، ص 401.

[21]. "الحصيلة المرحلية لقطاع الصيد البحري والمنتجات المائية بعنوان نشاط سنة 2020"، **الموقع الرسمي لوزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية** ، https://mpeche.gov.dz/?page_id=1296، (تم زيارة الموقع بتاريخ 29 جوان 2022، على الساعة 11:20 بتوقيت الجزائر).

[22]. "منتجات صيدية: إطلاق عدة مشاريع استثمارية جديدة لإنعاش شعبة تربية المائيات في 2020"، **الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية** ، https://www.aps.dz/ar/economie/101940-2020، (تم زيارة الموقع يوم الاربعاء 11 جويلية 2022، على الساعة 21:00 بتوقيت الجزائر).

[23]. "ورقلة: المزرعة النموذجية لتربية الجمبري ستتعزز بوحدة لتصنيع غذاء الأسماك"، **الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية**، https://www.aps.dz/ar/regions/125514-2022-05-09-15-07-40، تمت زيارة الموقع يوم الأربعاء 18 ماي 2022، على الساعة 19:50 بتوقيت الجزائر.

[24]. "منتجات صيدية: إطلاق عدة مشاريع استثمارية جديدة لإنعاش شعبة تربية المائيات في 2020"، **الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية**، https://www.aps.dz/ar/economie/101940-2020 ، تمت زيارة الموقع يوم الأربعاء 29 جوان 2022، على الساعة 21:50 بتوقيت الجزائر.

[25]. " ارتفاع منتوج الصيد البحري إلى 1200 طن"، **الموقع الرسمي ليومية المساء الاخبارية**، https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/57740 ، لوحظ يوم الإثنين 18 مارس 2019، على الساعة 19:50 بتوقيت الجزائر.

[26]. وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، https://mpeche.gov.dz/?p=3834، (تم زيارة الموقع بتاريخ 29 جوان 2022، على الساعة 11:00 بتوقيت الجزائر).

[27]. "الحصيلة المرحلية لقطاع الصيد البحري والمنتجات المائية بعنوان نشاط سنة 2020"، **الموقع الرسمي لوزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية** ، https://mpeche.gov.dz/?page_id=1296، (تم زيارة الموقع بتاريخ 29 جوان 2022، على الساعة 11:20 بتوقيت الجزائر).

[28]. " الصيد البحري وتربية المائيات : تخصصات وإجراءات جديدة خلال السنة البيداغوجية 2020-2021"، **الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية** ، https://www.aps.dz/ar/economie/98646-2020-2021 ، (تم زيارة الموقع بتاريخ 29 جوان 2022، على الساعة 21:30 بتوقيت الجزائر).

[29]. الحصيلة المرحلية لقطاع الصيد البحري والمنتجات المائية بعنوان نشاط سنة 2020، **الموقع الرسمي لوزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية** ، https://mpeche.gov.dz/?page_id=1296، (تم زيارة الموقع بتاريخ 29 جوان 2022، على الساعة 11:20 بتوقيت الجزائر).

[30]. "صيد بحري: استحداث نظام إحصائي جديد بداية من سنة 2018"، **الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية**، http://www.aps.dz/ar/economie/48963-2018 ، لوحظ يوم الإثنين 18 مارس 2019، على الساعة 19:20 بتوقيت الجزائر.

[31]. "كتيب إرشادات بشأن تنفيذ اتفاقية العمل البحري، 2006، الضمان الاجتماعي للبحارة"، ط1، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2012، ص 4.

[32]. "الحصيلة المرحلية لقطاع الصيد البحري والمنتجات المائية بعنوان نشاط سنة 2020"، **الموقع الرسمي لوزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية** ، https://mpeche.gov.dz/?page_id=1296، (تم زيارة الموقع بتاريخ 29 جوان 2022، على الساعة 11:20 بتوقيت الجزائر).

[33]. "تنصيب اللجنة الوطنية المشتركة ما بين قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وقطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية"، **الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**، https://bit.ly/3QTViCC ، (تم زيارة الموقع بتاريخ 29 جوان 2022، على الساعة 19:20 بتوقيت الجزائر).

[34]. **"**مؤسسة وطنية لتسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري"، **الموقع الرسمي لجريدة الشعب**، http://www.ech-

chaab.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/item/32884.html?tmpl=component&print=1 ، (تم زيارة الموقع بتاريخ 12 جويلية 2022، على الساعة 19:10 بتوقيت الجزائر).

35. "مؤسسة وطنية لتسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري"، **الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية**، http://www.aps.dz/ar/economie/48963-2018 ، (تم زيارة الموقع يوم الإثنين 18 مارس 2019، على الساعة 19:20 بتوقيت الجزائر.

36. "المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات" ، **الموقع الرسمي لوزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية**، https://mpeche.gov.dz/?page_id=1707 ، (تم زيارة الموقع بتاريخ 29 جوان 2022، على الساعة 20:00 بتوقيت الجزائر).

37. "المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات "، **الموقع الرسمي لوزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية** ، https://mpeche.gov.dz/?page_id=1707 ، (تم زيارة الموقع بتاريخ 29 جوان 2022، على الساعة 20:00 بتوقيت الجزائر).

38. "الحصيلة المرحلية لقطاع الصيد البحري والمنتجات المائية بعنوان نشاط سنة 2020"، **الموقع الرسمي لوزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية**، https://mpeche.gov.dz/?page_id=1296، (تم زيارة الموقع بتاريخ 29 جوان 2022، على الساعة 11:20 بتوقيت الجزائر).